جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الأول من عام 2025

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعًا: التأجير التمويلي..... 18

خامسًا : نشاط التخصيم 20

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 25

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 38

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 40

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	يناير -مارس 2025	يناير -مارس 2024	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	124,187	152,471	-18.55%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	34,272	6,041	467.37%
إجمالي قيمة الإصدارات	158,459	158,512	-0.03%

يتضح من الجدول السابق، انخفاض إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 18.6%، لتسجل حوالي 124.2 مليار جنيه في يناير-مارس 2025 مقارنة بنحو 152.5 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة إصدارات أسهم تأسيس وزيادة رأس المال بنسبة 33.5% خلال الفترة من يناير-مارس 2025 مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق، ويرجع ذلك إلى زيادة رأس مال أربع شركات بمقدار حوالي 17 مليار جنيه خلال شهر فبراير من العام الماضي.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات التوريق وسندات الشركات وصكوك) بنسبة 467.4%، لتسجل حوالي 34.3 مليار جنيه في يناير-مارس 2025 مقارنة بنحو 6.0 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، ويرجع ذلك إلى إصدار سندات شركات تنمية مستدامة بقيمة 499 مليون دولار أمريكي* بما يعادل 25.17 مليار جنيه، إلى جانب إصدار صكوك بقيمة 7 مليار جنيه وسندات توريق بقيمة 463 مليون جنيه مصري في فبراير 2025.

*تم احتساب القيمة المعادلة بالجنيه المصري لإصدار سندات التنمية المستدامة بقيمة 499 مليون دولار أمريكي، على أساس متوسط سعر الصرف في فبراير 2025 ويقدر بنحو 50.4448 جنيه مصري للدولار.

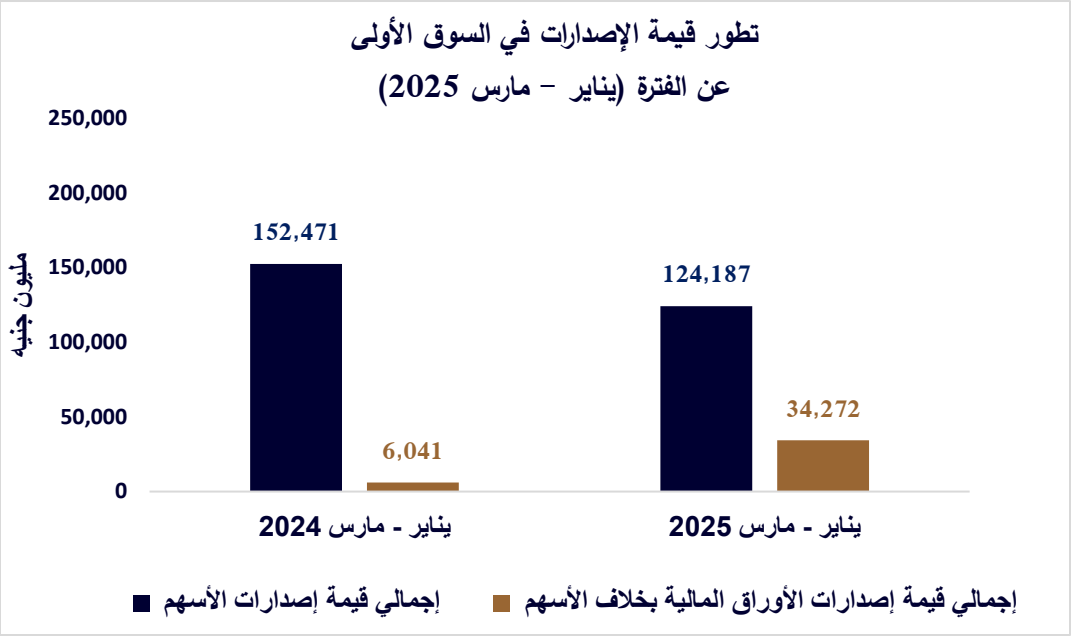

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2025	إغلاق مارس 2024	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	32,026.14	26,883.39	19.13%
EWI EGX70	9,046.54	6,174.24	46.52%
EGX100 EWI	12,462.04	8,767.55	42.14%
مؤشر تميز	11,582.56	7,212.45	60.59%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول عن عامي 2025&2024)

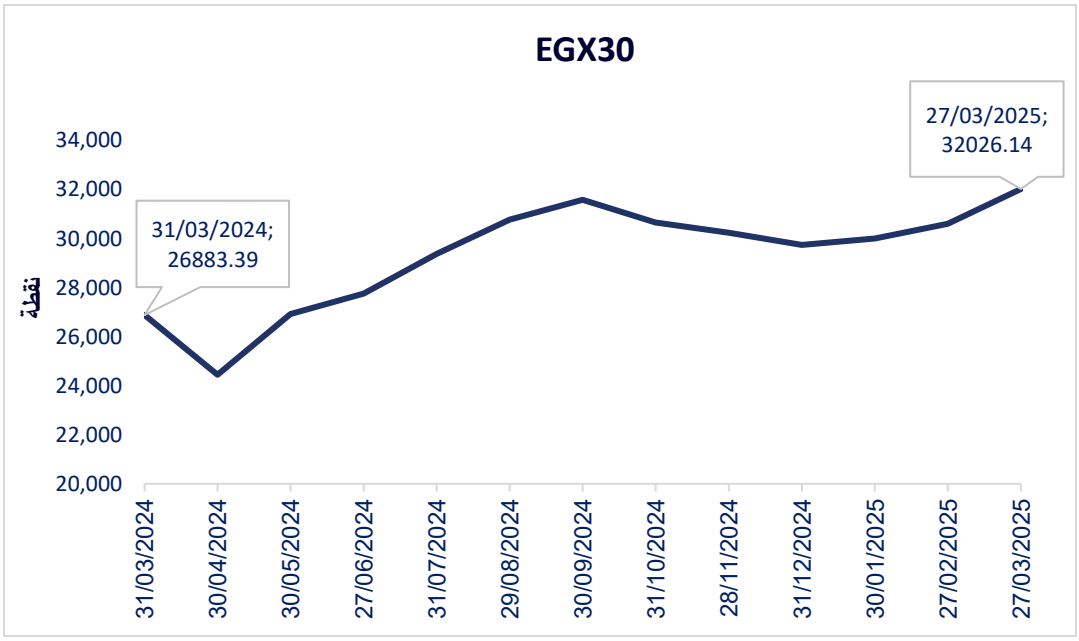

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير–مارس 2025):

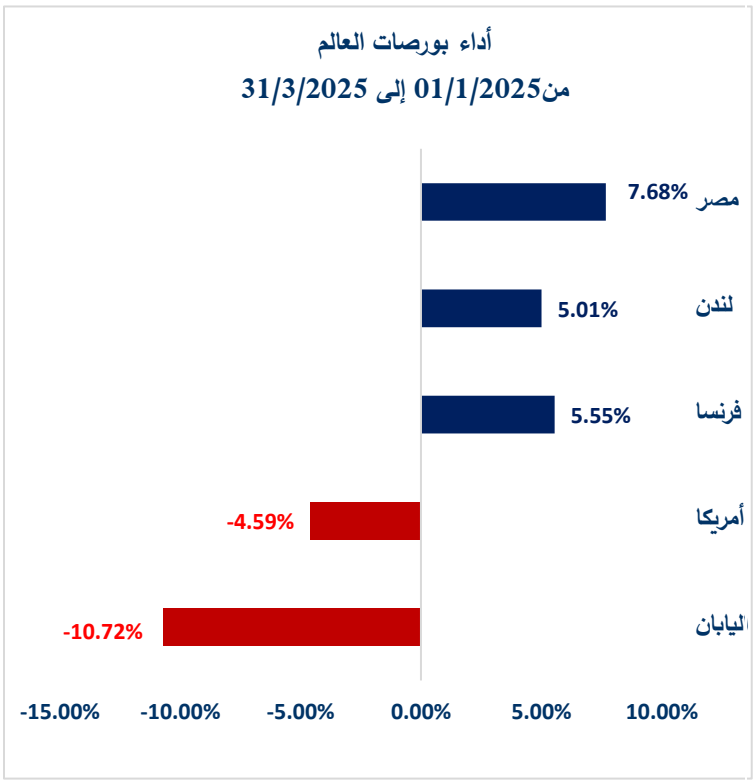

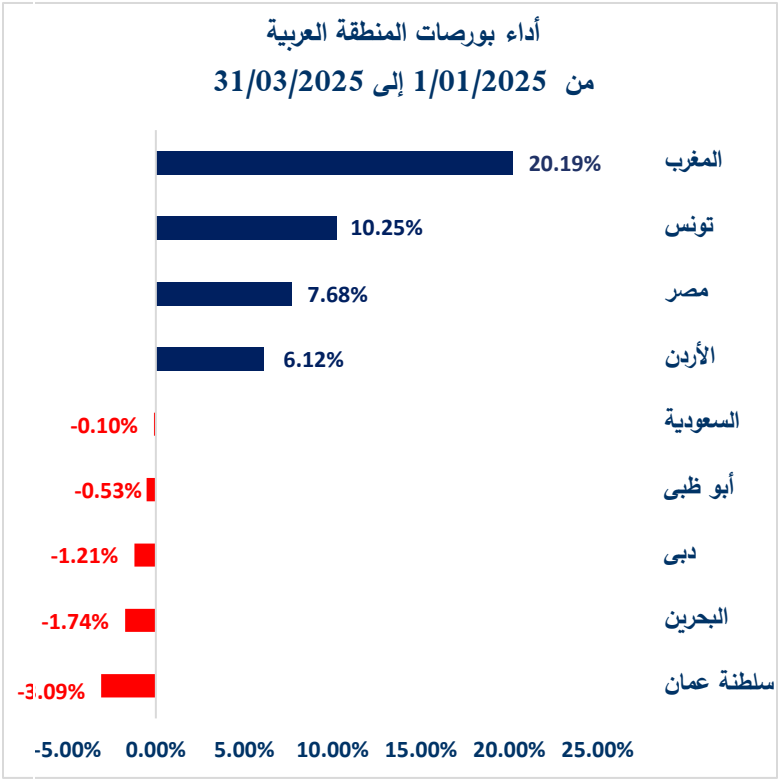

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225
نيويورك	NYSE

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير–مارس 2025:

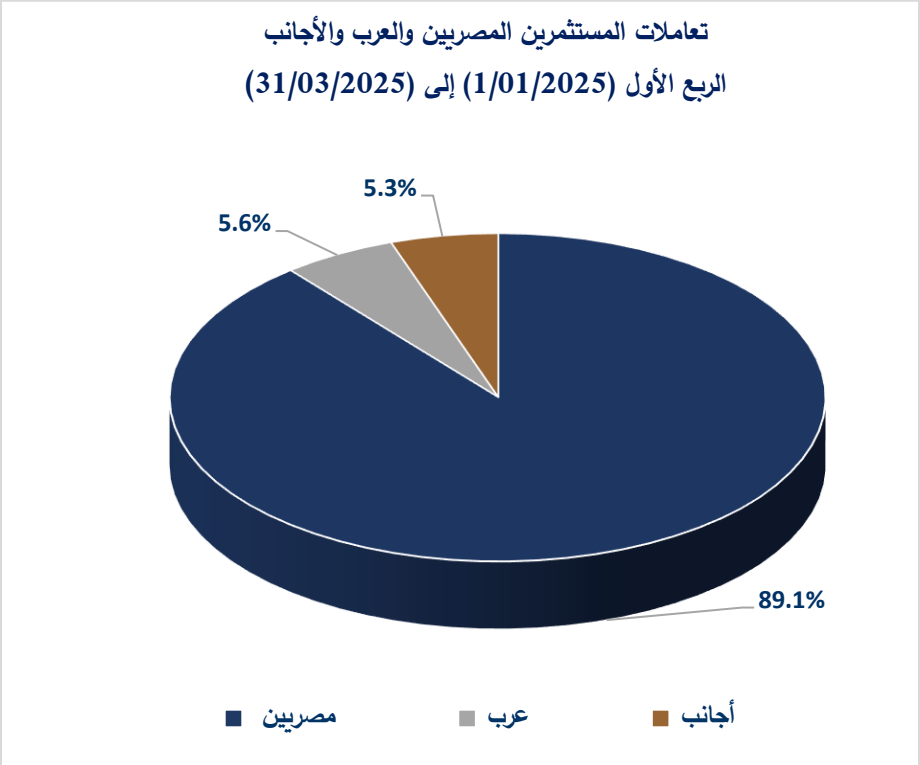

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الأول من عام 2025 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 89.1% ثم العرب بنسبة 5.6% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 5.3%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	يناير -مارس 2025	يناير -مارس 2024	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	308,638	362,257	-14.8%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	3,978,547	3,805,518	4.5%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	4,287,185	4,167,775	2.9%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	99,476	76,555	29.9%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2025 & 2024).

انخفضت قيمة التداول على الأسهم لتصل إلى 308.6 مليار جنيه في يناير-مارس 2025، مقارنة بنحو 362.3 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق بمعدل انخفاض بلغ 14.8%، كما ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل 3,978.5 مليار جنيه في يناير-مارس 2025 مقارنة بحوالي 3,805.5 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 4.5%، وقد بلغ تداول أذون الخزانة في يناير-مارس 2025 حوالي 3,606.3 مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج- رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2025

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق مارس 2025	إغلاق مارس 2024	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	2248.8	1811.6	24.13%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1307.7	1164.2	12.33%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.9	4.2	-30.95%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2025 & 2024).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 2248.8 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2025 وذلك بزيادة بلغت نحو 24.13% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 16.2%

د- أعداد المستثمرين الجدد

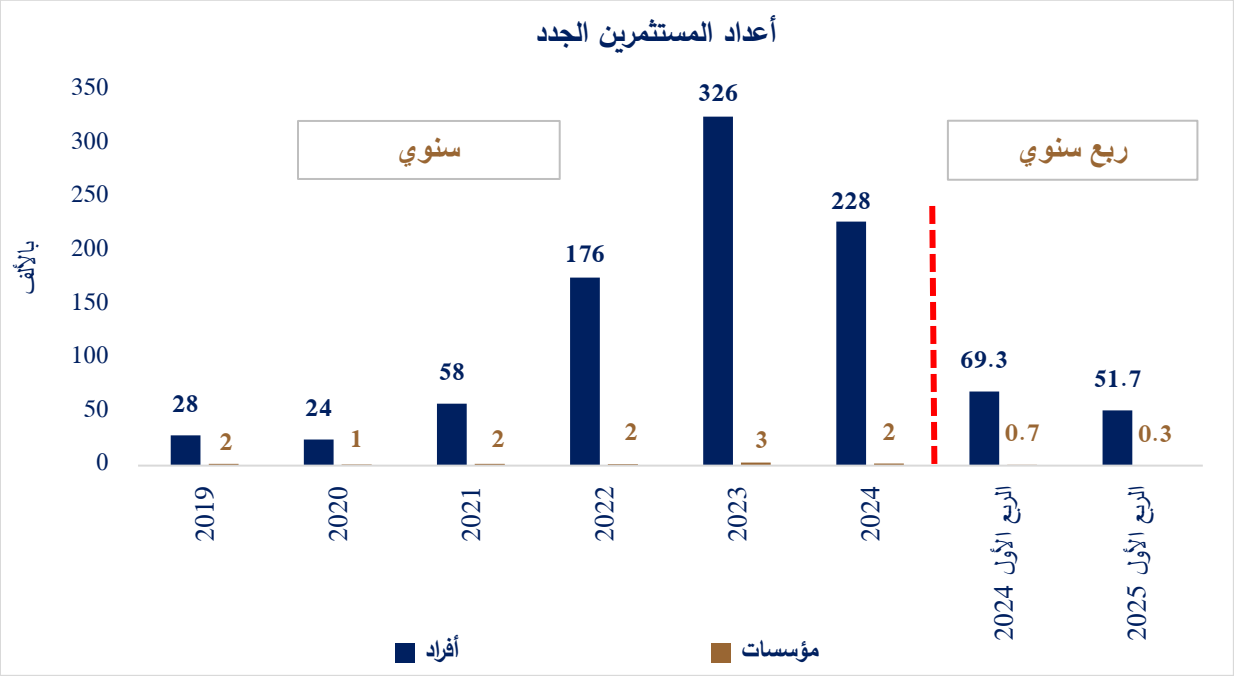

سجلت اعداد المستثمرين الجدد عدد 230 ألف مستثمر خلال عام 2024، مقارنة بنحو 329 ألف مستثمر جديد خلال عام 2023، وانخفض خلال الربع الأول (يناير – مارس) من عام 2025 ليسجل 52 ألف مستثمر مقابل 70 ألف مستثمر في نفس الفترة من العام السابق.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 13902.6 مليار جنيه لعام 2024/2023 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير إلى مارس 2025):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2025	يناير-مارس 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	17,541.5	11,705.6	%49.9
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	12,785.6	10,341.0	%23.6
إجمالي	30,327.1	22,046.6	%37.6
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	6,647.5	5,123.6	%29.7
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	7,135.4	5,528.2	%29.1
إجمالي	13,782.9	10,651.8	%29.4

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

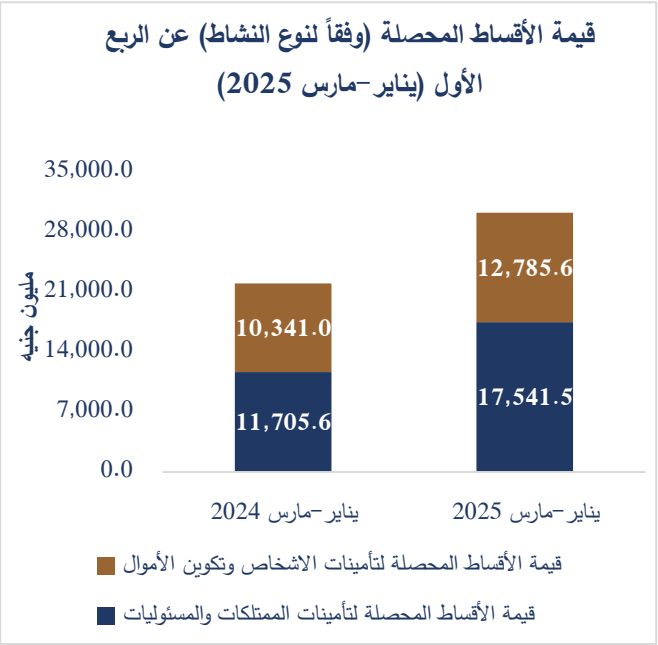

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 30.32 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 بالمقارنة بـ 22.04 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 37.6 %، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 17.5 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2025 مقابل 11.7 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2024، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 12.8 مليار جنيه خلال الربع االاول من 2025 مقابل 10.3 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 13.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025 بالمقارنة بـ 10.7 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 29.4%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 6.6 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2025 مقابل 5.1 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 7.1 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2025 مقابل 5.5 مليار جنيه خلال الربع الاول من 2024.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يناير إلى مارس 2025):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2025	يناير-مارس 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	25,875.4	19,242.8	%34.5
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	4,451.8	2,803.8	%58.8
إجمالي	30,327.2	22,046.6	%37.6
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	12,314.0	9,610.9	%28.1
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,469.0	1,040.9	%41.1
إجمالي	13,783.0	10,651.8	%29.4

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

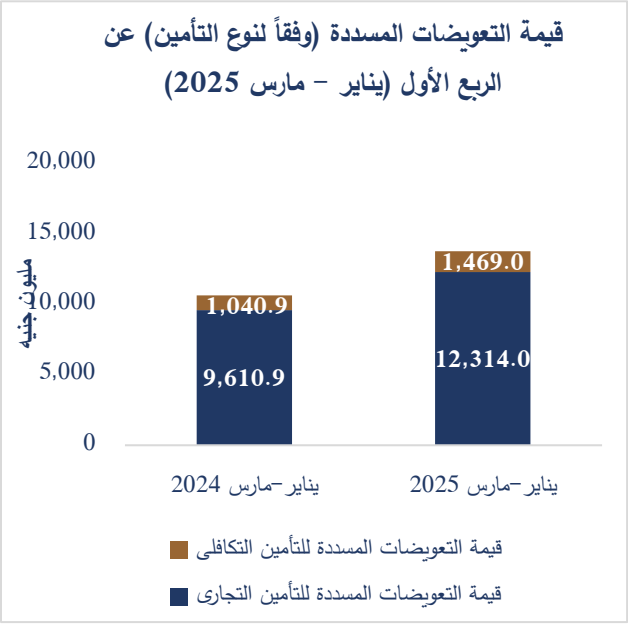

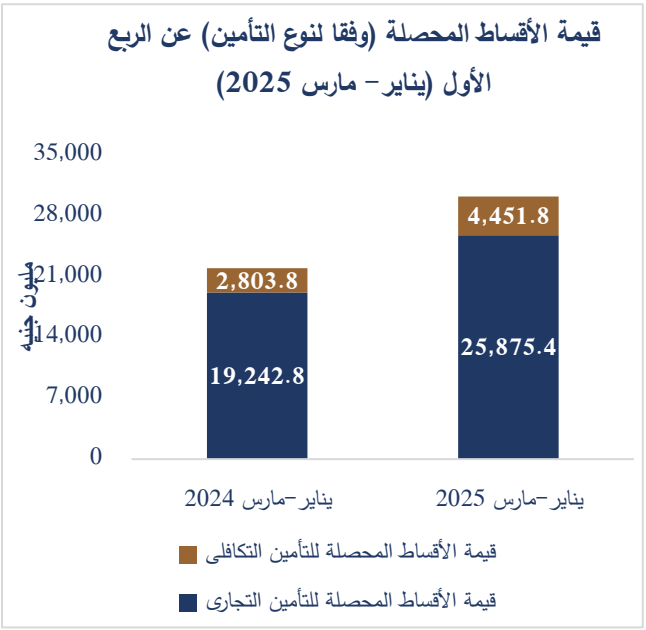

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 30.32 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 بالمقارنة بـ 22.04 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 37.6%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى25.9 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 بالمقارنة بـ 19.2 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الاول من عام 2025 إلى 4.5 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.8 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 13.8 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 بالمقارنة بحوالي 10.7 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 29.4%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 12.3 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2025 بالمقارنة بنحو 9.6 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الاول عام 2025 إلى 1.46 مليار جنيه بالمقارنة بـ 1.04 مليار جنيه خلال الربع الاول من عام 2024.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2025	حتى مارس 2024
شركات التأمين	40	41
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى مارس 2025	حتى مارس 2024
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	97	97
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14161	14705
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	32	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	302	311
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	328	381
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	47	46

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 6.5 مليار جنيه عن الربع الاول (2025/1/1-2025/3/31) مقابل نحو 6.7 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل انخفاض بلغ نحو 2.6%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2025:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يناير-مارس 2025)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير-مارس 2025	يناير-مارس2024		يناير-مارس 2025	يناير-مارس2024	
الإجمالي	4838	3019	%60	11183	5319	%110

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2025/1/01-2025/3/30) بنسبة كبيرة تصل إلى 60% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2024، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 110% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها قيام بعض شركات التمويل العقاري بزيادة رأس المال المدفوع مما ساهم في زيادة قدرتها على تقديم تمويلات أكبر، هذا بالإضافة إلى دخول شركات جديدة للسوق بعد استيفاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. كما قامت بعض الشركات بتوريق التزاماتها مما منحها المزيد من السيولة لإعادة استثمار أموالها في شراء محافظ تمويل عقاري جديدة من المطورين العقاريين. كما ساهم قيام بعض المطورين العقاريين بتقديم عروض تقسيط مرنة بفترات سداد قد تصل إلى 13 عام بجذب شريحة كبيرة من العملاء خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يناير-مارس 2025)

فئة المساحات م2	يناير-مارس 2025		يناير-مارس2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	232	%4.8	231	%7.65	%0
من 66-86 م2	546	%11.29	552	%18.28	%1-
أكبر من 86 م2	4060	%83.92	2236	%74.06	%82
الإجمالي	4838	%100	3019	%100	%60

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 83.92% في الربع الأول من عام 2025، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 74.06%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يناير-مارس 2025)

نوع الغرض	يناير-مارس 2025		يناير-مارس 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	4569	%94.44	2793	%92.51	%64
أخرى	269	%5.56	226	%7.49	%19
الإجمالي	4838	%100	3019	%100	%60

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يناير-مارس 2025)

نوع العميل	يناير-مارس 2025		يناير-مارس 2024		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	1982	%17.73	1147	%21.57	%73
عميل صندوق	0	%0	50	%0.94	-100%
محافظ مشتراه	9201	%82.27	4122	%77.49	%123
الإجمالي	11183	%100	5319	%100	%110

جدول (3– 5) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية مارس2025	في نهاية مارس 2024	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	25	20	%25
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	8552.3	3836.7	%123

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 25 شركة بنهاية الربع الأول لعام 2025، مقابل 20 شركة في نهاية الربع الأول من عام 2024 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2025 نحو (179) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (165) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2024 بمعدل ارتفاع بلغ 8.5% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –6) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس عام 2025

البيـــان	في نهاية مارس 2025	في نهاية مارس 2024	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	179	165	%8.5

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	في نهاية مارس 2025	في نهاية مارس 2024	معدل التغير %
عدد العقود	603	460	31.1%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	42,121.2	23,420.4	79.8%

شهدت الفترة (يناير-مارس) عام 2025 ارتفاع في هذا النشاط من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2024، حيث أرتفعت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 42.12 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 23.42 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 79.8%، بينما ارتفع عدد العقود إلى 603 عقدًا مقارنة بـ 460 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 31.1%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

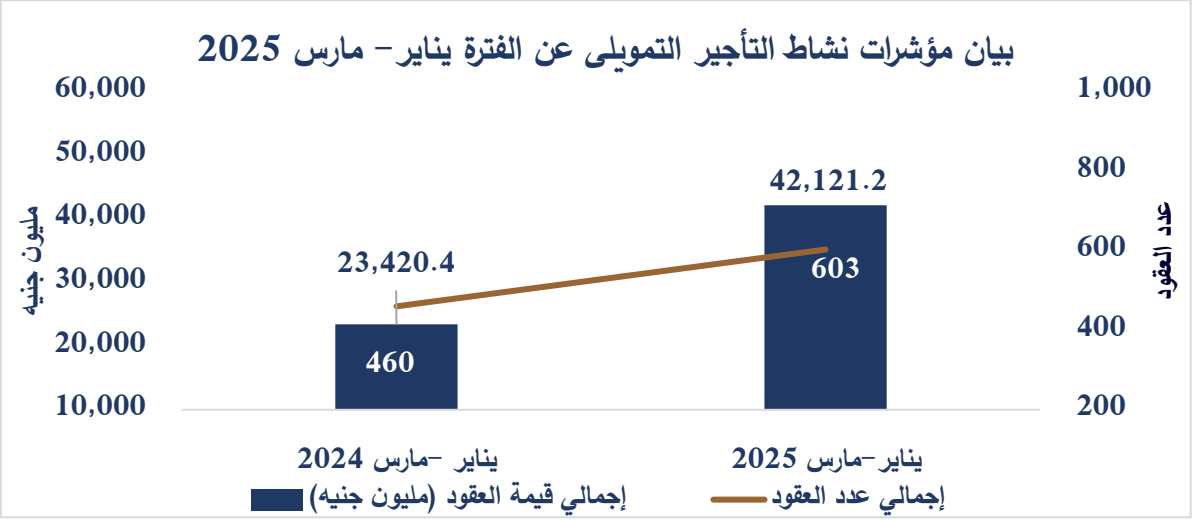

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	في نهاية مارس 2025		في نهاية مارس 2024	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	30,435	%72.26	16,848.4	71.94%
2	سيارات نقل	3,151	%7.48	1,351.4	5.77%
3	آلات ومعدات	1,776	%4.22	1,468.3	6.27%
4	سيارات ملاكى	1,712.5	%4.07	743.0	3.17%
5	خطوط إنتاج	988.2	%2.35	797.4	3.40%
6	معدات ثقيلة	915.7	%2.17	1,065.8	4.55%
7	بواخر	36.1	%0.09	0.0	0.0%
8	أجهزة مكتبية	12.8	%0.03	12.2	0.05%
9	أخرى	3,094.2	%7.35	1,134.0	4.84%
	الإجمالي	42,121.2	100%	23,420.4	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يناير-مارس) 2025 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 30.44 مليار جنيه وبنسبة 72.26% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 71.94% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 7.48% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 3.15 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 1.78 مليار جنيه وبنسبة 4.22% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 40.2 مليار جنيه في نهاية مارس 2025 بالمقارنة بنحو 20.2 مليار جنيه في نهاية مارس 2024، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 98.6%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية مارس 2025	في نهاية مارس 2024	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	40,212.8	20,247.8	98.6%
الشركات المحيلة (العملاء)	747	606	23.3%

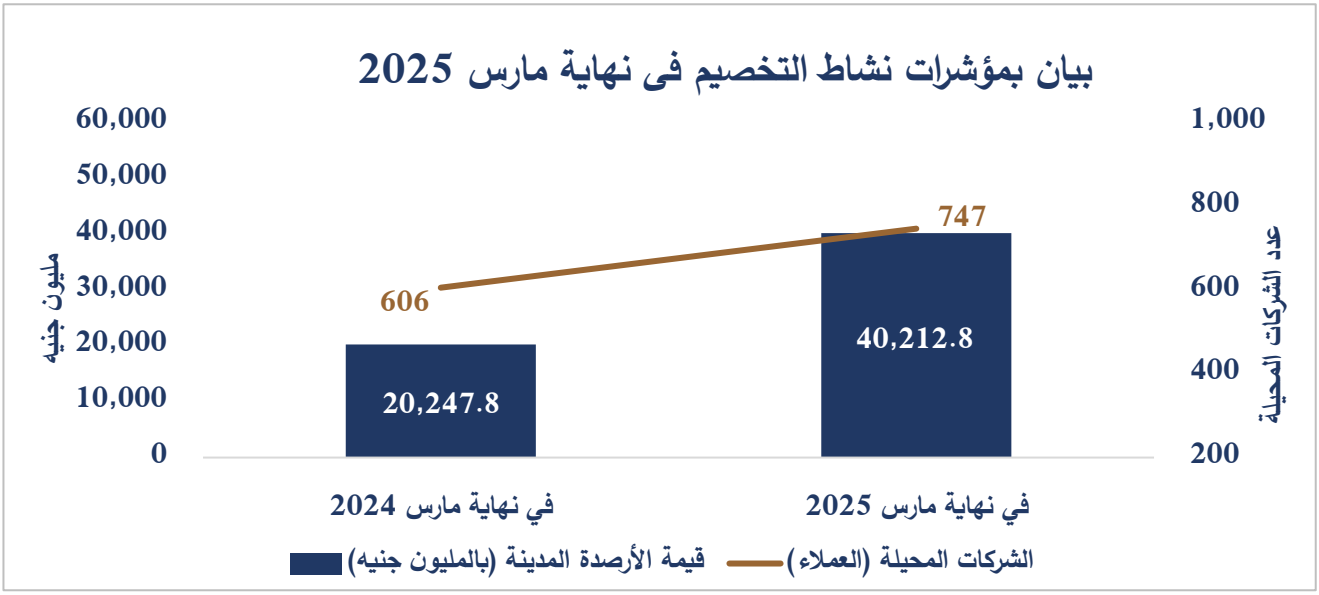

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	يناير-مارس 2025	يناير-مارس 2024	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	29,757.9	12,450	139.0%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	17,446.0	8,225.2	112.1%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	12,311.9	4,224.6	191.4%

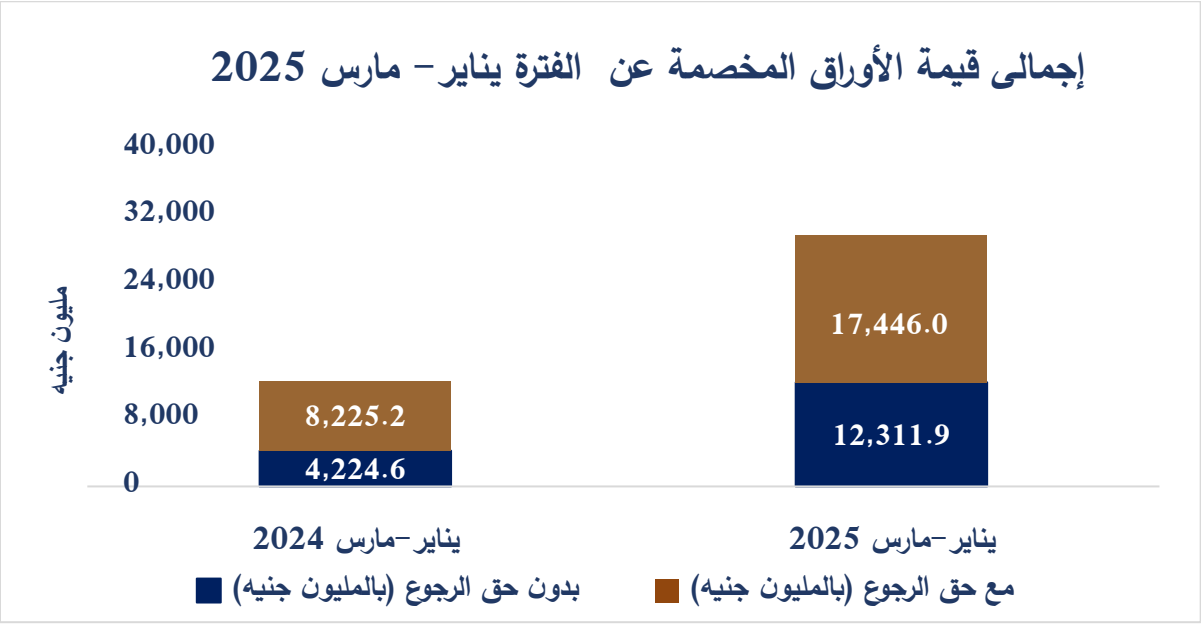

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية مارس 2025	في نهاية مارس 2024
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	41	42

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يناير-مارس 2025	يناير-مارس 2024	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	2,319.4	804.8	188.2%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	17,465.3	12,072.3	44.7%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 2319.4 ألف عميل خلال الربع الأول (يناير-مارس) 2025 مقارنة بنحو 804.8 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 188.2%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 17.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بـ 12.1 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 44.7%.

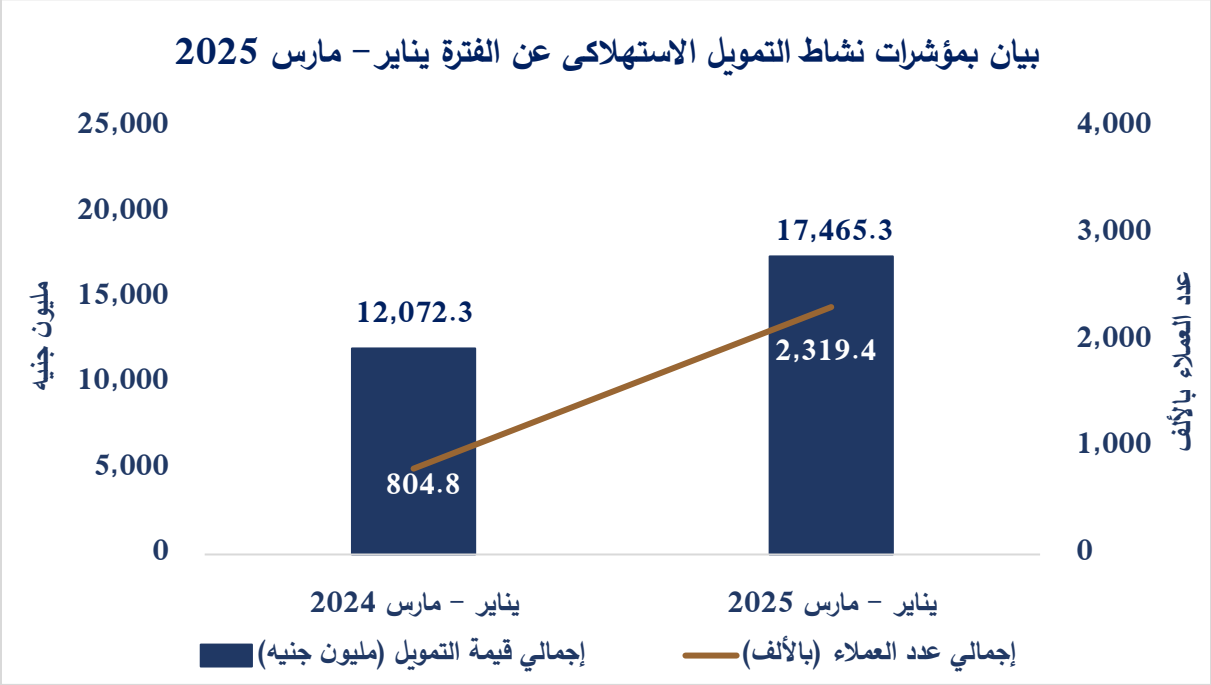

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	يناير-مارس 2025	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	شراء سيارات ومركبات	3,460.8	19.82%
2	الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات	3,021.8	17.30%
3	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	2,886.8	16.53%
4	سلع استهلاكية من خلال كارت التمويل	2,396.0	13.72%
5	التشطيبات المنزلية	772.6	4.42%
6	الملابس والأحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	707.0	4.05%
7	أخرى	4,220.4	24.16%
	الإجمالي	17,465.3	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يناير–مارس) 2025 شهدت استحواذ شراء سيارات ومركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.5 مليار جنيه وبنسبة 19.8% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات بنسبة 17.3% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 3.0 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 2.9 مليار جنيه وبنسبة 16.5% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

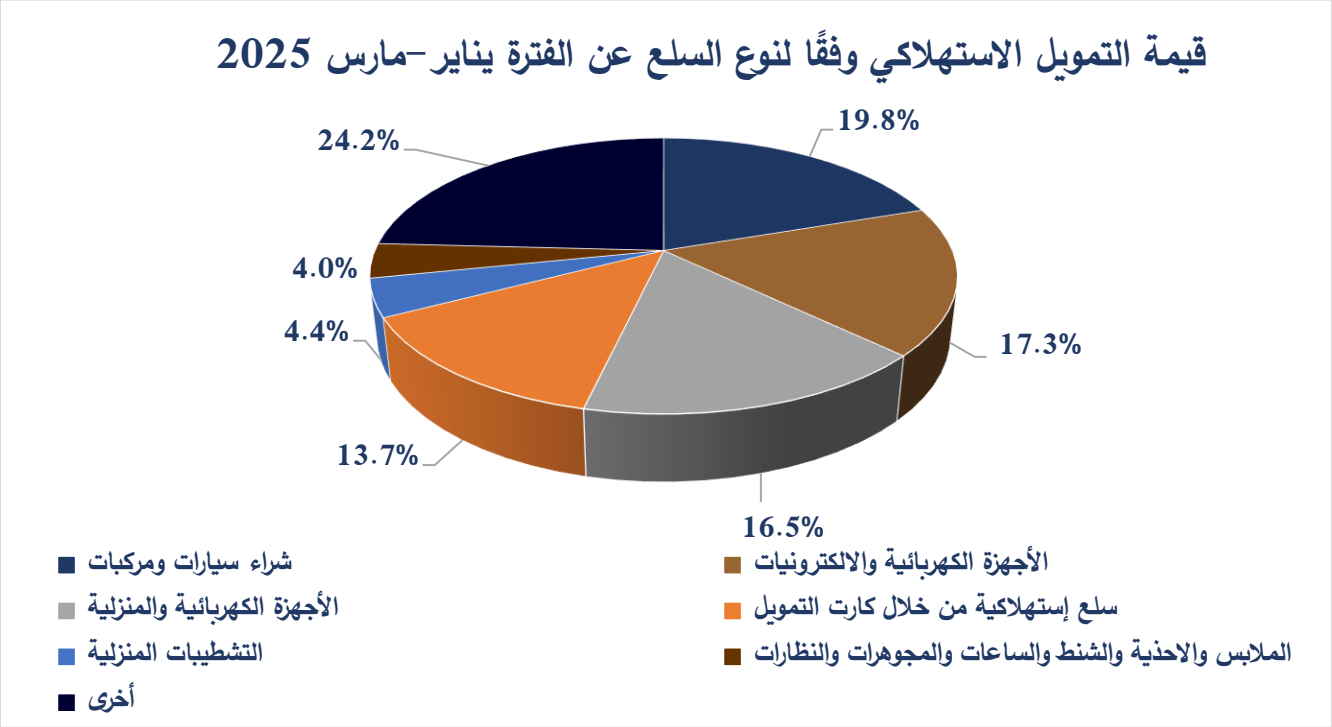

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
نهاية الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الأول 2025:

النشاط	في نهاية مارس 2025		في نهاية مارس 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,700.8	65,796.7	3,819.1	54,811.1
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	14.1	18,782.6	7.2	7,989.2
الإجمالى	3,714.9	84,579.3	3,826.3	62,800.3

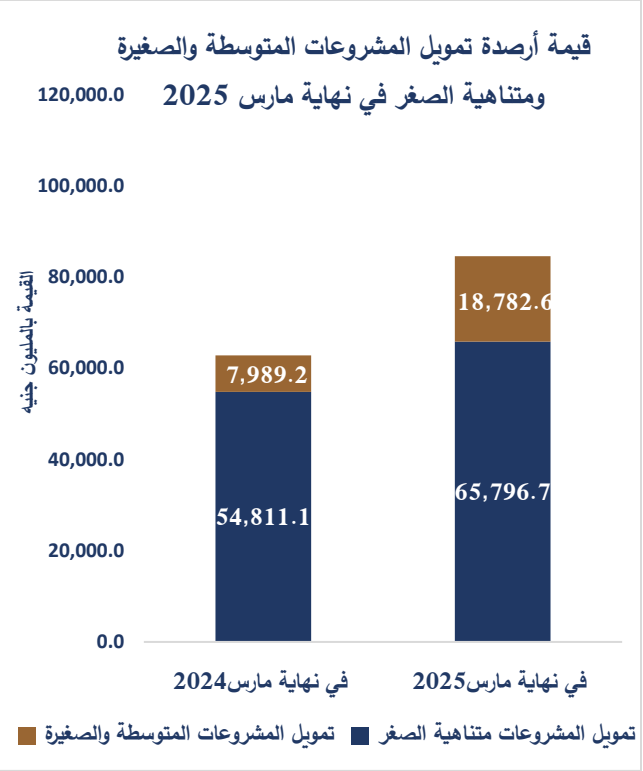

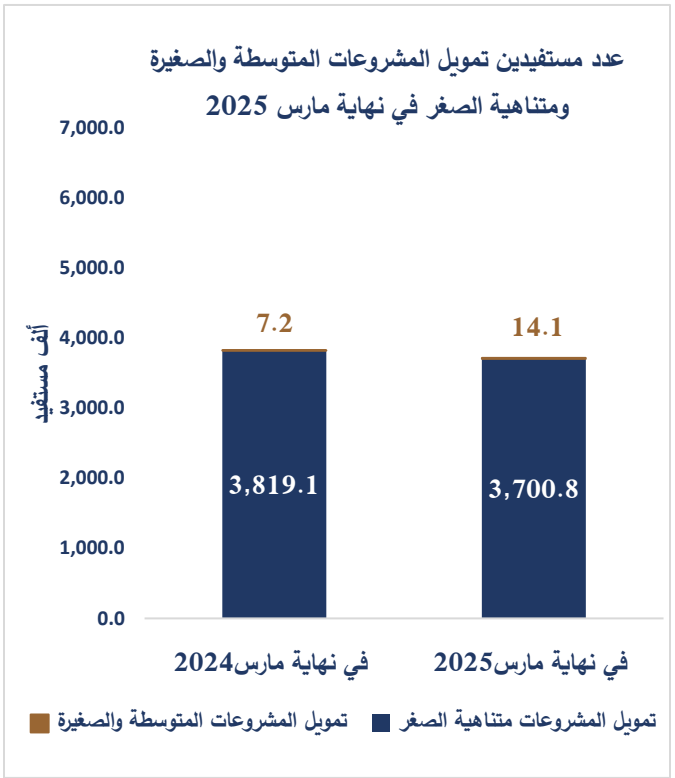

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (7-2) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الأول 2025:

النشاط	في نهاية مارس 2025		في نهاية مارس 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	785.8	20,625.5	931.8	20,843.3
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	1.9	3,747.2	1.4	2,231.7
الإجمالى	787.7	24,372.7	933.2	23,075.0

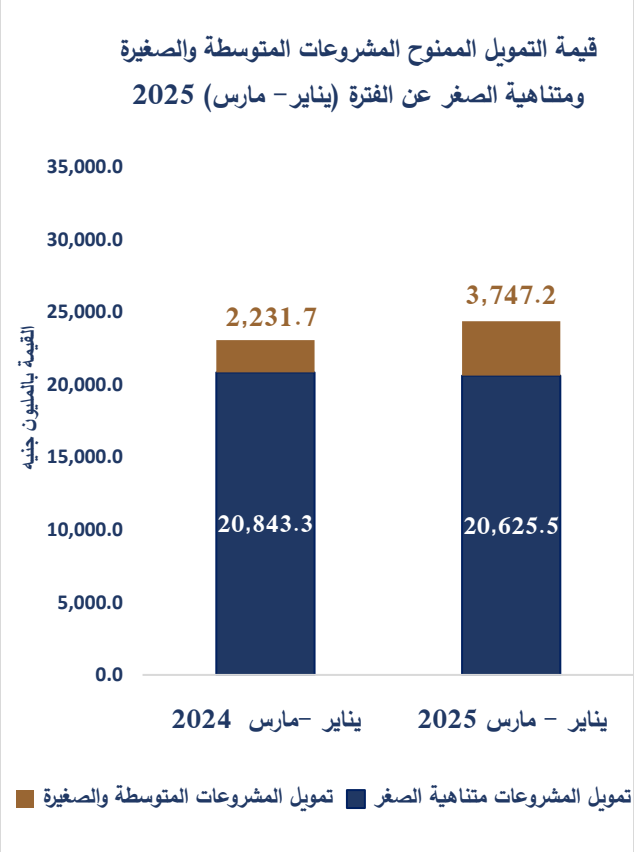

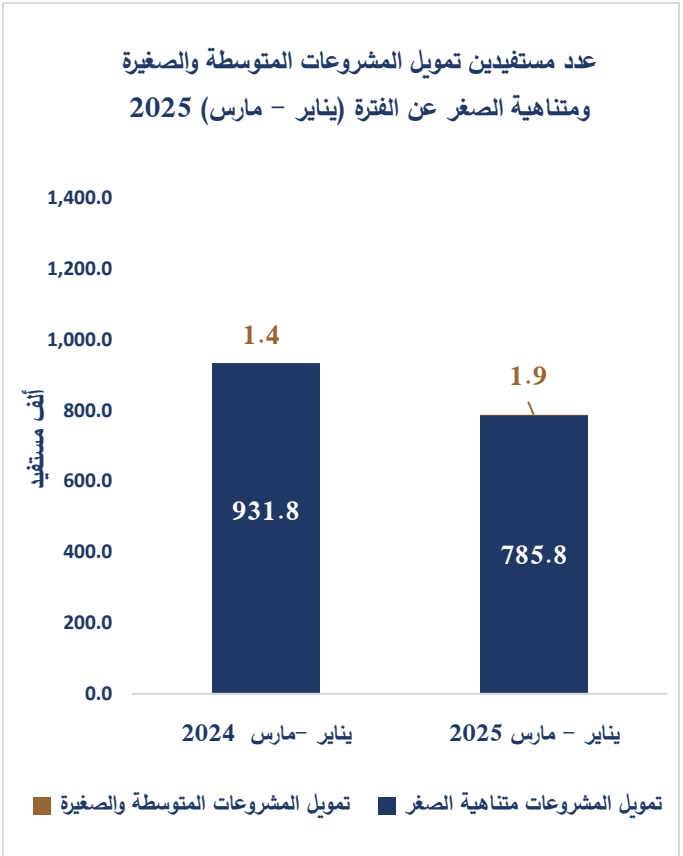

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

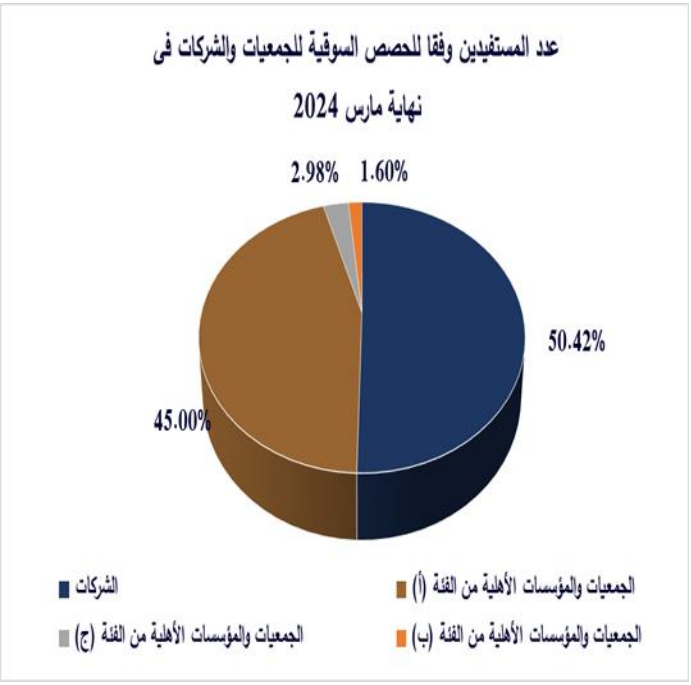

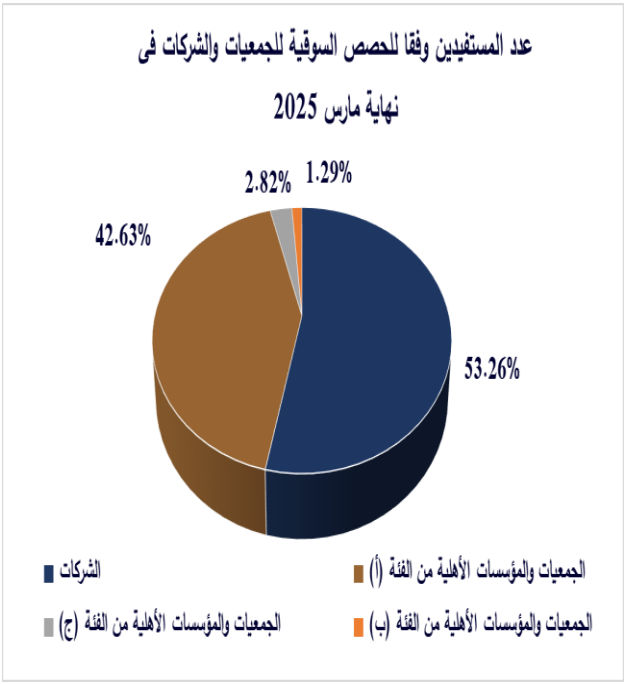

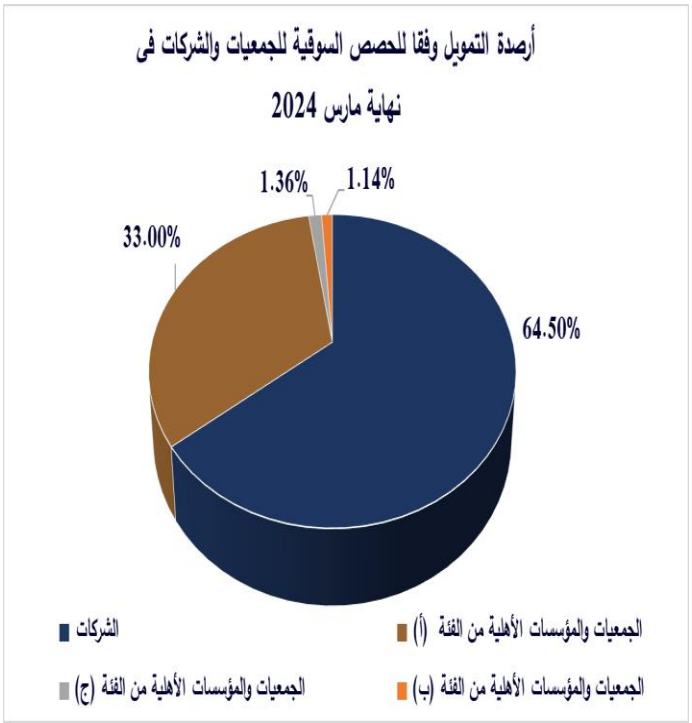

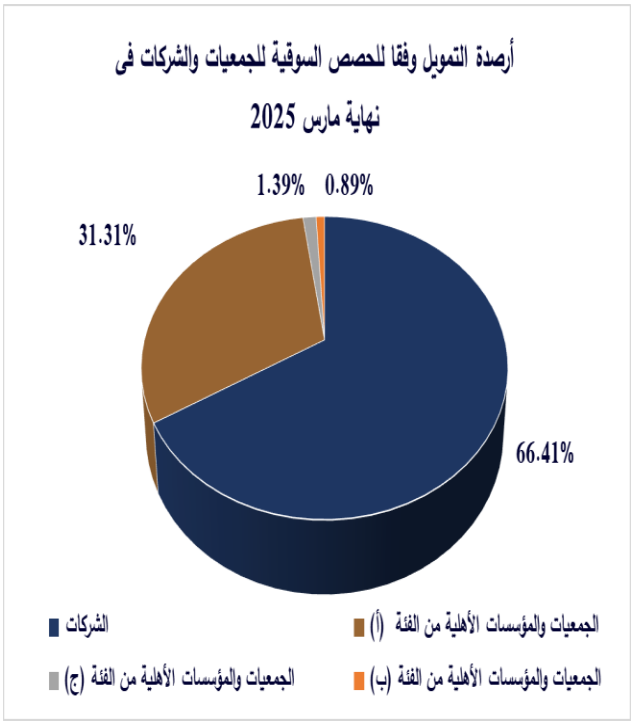

شـهد نهاية الربع الأول من عام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 20.0% حيث بلغت نحو 65.8 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 54.8 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 3.1% حيث بلغ العدد حوالي 3.70 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول من عام 2025، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024 والذي كان فيه عدد المسـتفيدين نحو 3.82 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 43.7 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.97 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 35.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.93 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 66.41%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 53.26%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 20.6 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.6 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 18.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 31.31%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 42.63%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 587.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 47.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 622.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 61.2 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 0.89%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.29%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 911.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 104.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 748.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 113.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.39%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.82%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

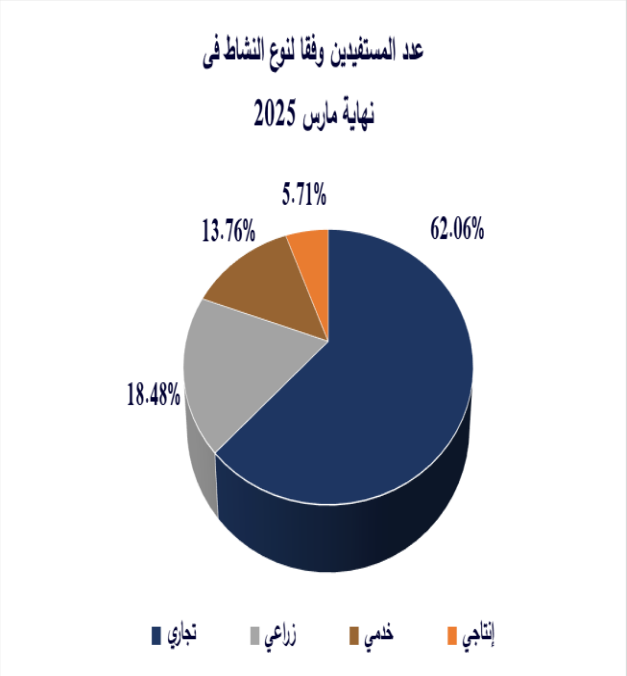

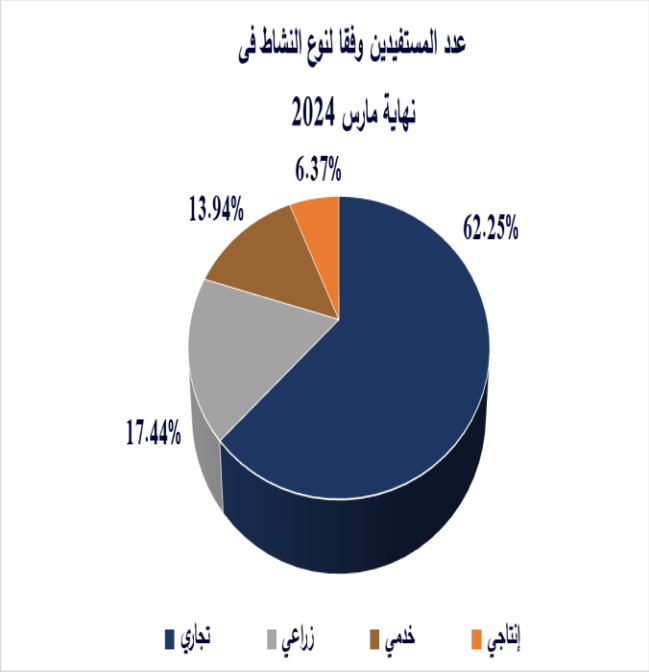

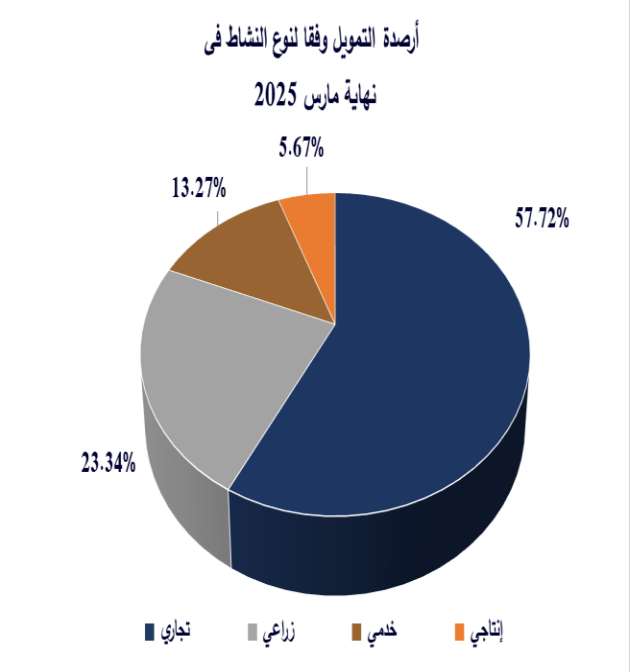

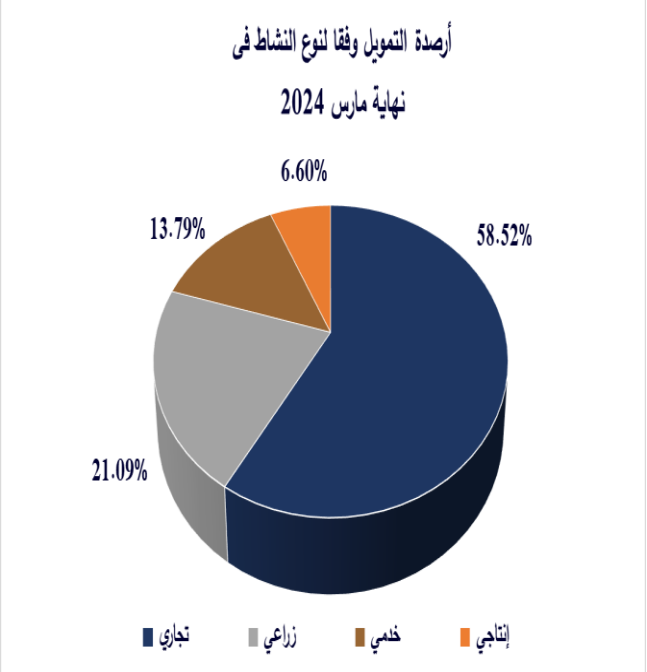

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2024 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 38.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الأول عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 32.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 57.72%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.06%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 15.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 683.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 666.1 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 23.34 %، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 18.48%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 8.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 509.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 532.4 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.27%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.76%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 211.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 243.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.67%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.71%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

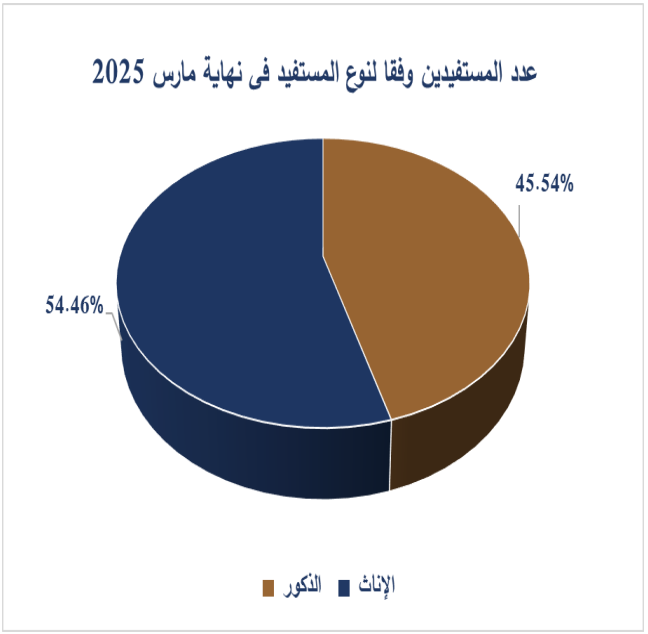

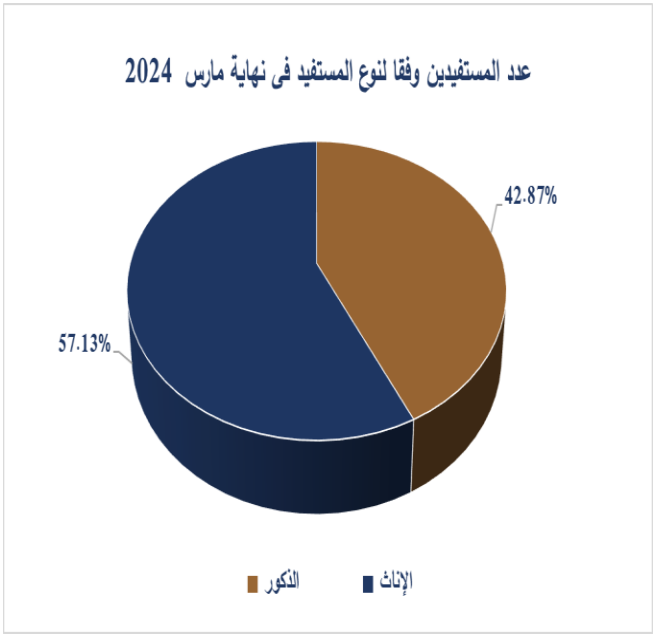

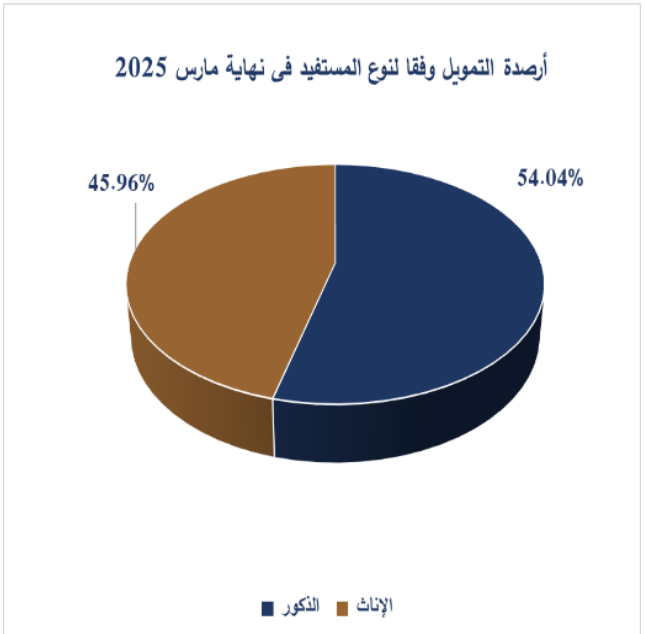

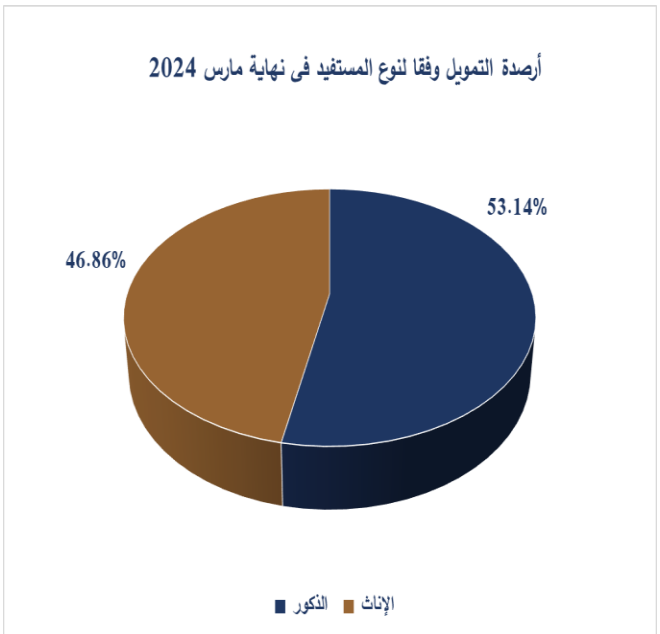

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2024 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2025 نحو 35.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 29.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2024 المركز الأول بنسبة 54.04%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 45.54%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2025 نحو 30.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.0 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 25.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2025 المركز الثاني بنسبة 45.96 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 54.46%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

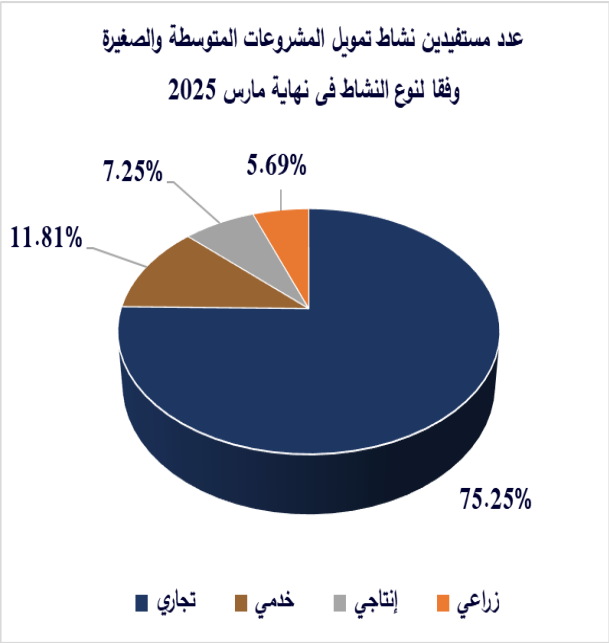

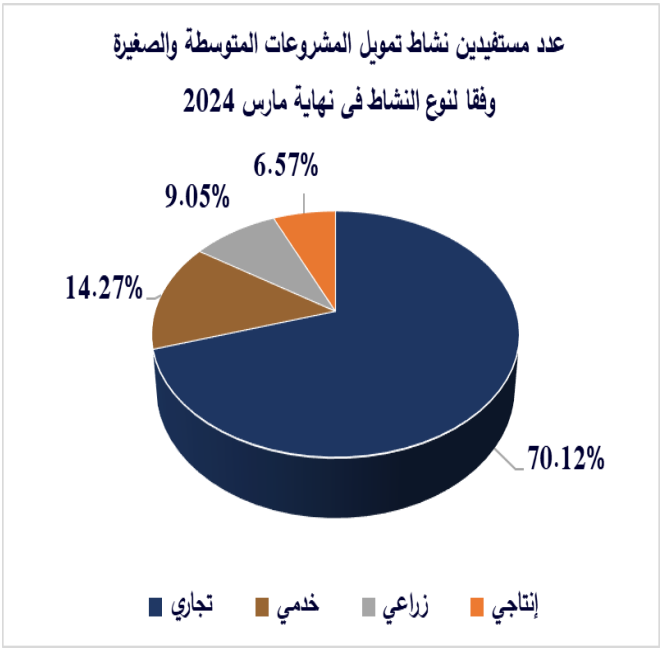

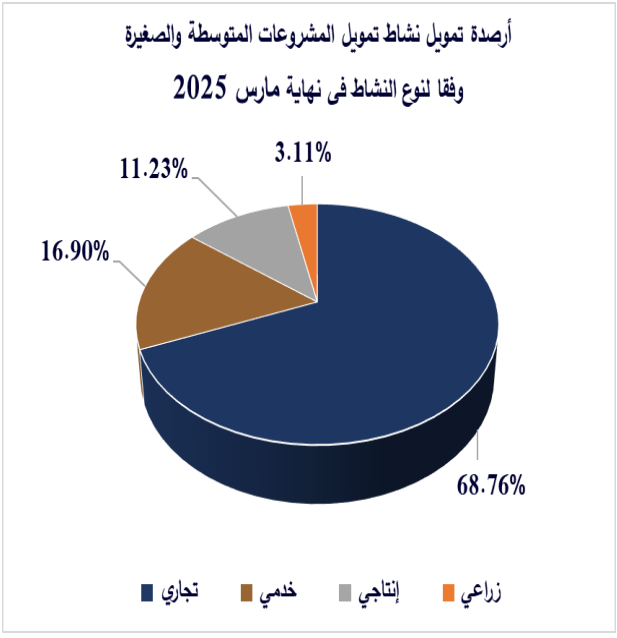

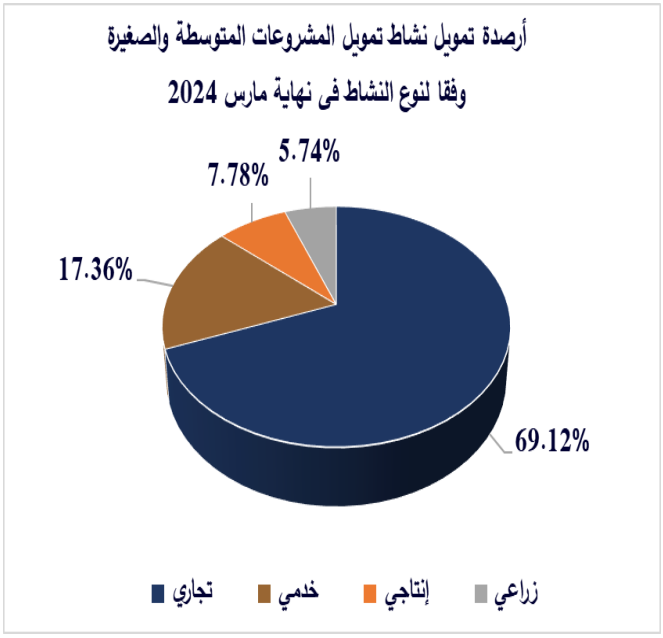

شهد نهاية الربع الأول من عام 2025 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 135.1% حيث بلغت نحو 18.8 مليار جنيه، مقارنة بـ 8.0 مليار جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2024. كما

ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 95.8% حيث بلغ العدد حوالي 14.1 ألف مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2025، مقارنة بحوالي 7.2 ألف مستفيد بنهاية الربع الأول عام 2024.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشـــاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث أرصـــدة التمويل وعدد المسـتفيدين، وذلك بقيمة أرصـدة تمويل قدرها نحو 12.9 مليار جنيه لعدد مسـتفيدين بلغ 10.6ألف مسـتفيد مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصـدة التمويل 5.5 مليار جنيه لعدد مسـتفيدين بلغ نحو 5.1 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 68.76%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 75.25%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.7 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.03 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.90%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 11.81%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشـــاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث أرصـــدة التمويل وعدد المسـتفيدين، وذلك بقيمة أرصـدة تمويل قدرها نحو 2.1 مليار جنيه لعدد مسـتفيدين بلغ 1.03 ألف مسـتفيد مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 621.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.47 ألف مستفيد.

واحتلت الحصـة السـوقية لأرصـدة تمويل النشـاط الإنتاجي والحرفي نسـبة 11.23%، وكذا أعداد المسـتفيدين بنسـبة 7.25%.

النشاط الزراعي:

جاء النشـــاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2025 من حيث أرصـــدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 584.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.80 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصـــدة التمويل 458.3 مليون جنيه لعدد مســـتفيدين بلغ نحو0.65 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.11%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.69%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1038) في نهاية الربع الاول من عام 2025.

جدول (7–3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الأول من عام 2025

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	994	1,017
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	34	151	185
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	956	75	1,031
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	25	2,375	2,400
الإجمالي	1,038	3,595	4,633

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الأول من عام 2025

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	10	87	97
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	11	101	112

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2024

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية مارس 2025:

البيـــــان	في نهاية مارس 2025	في نهاية مارس2024	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	212	168	%26.5
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	3292	2550	%29

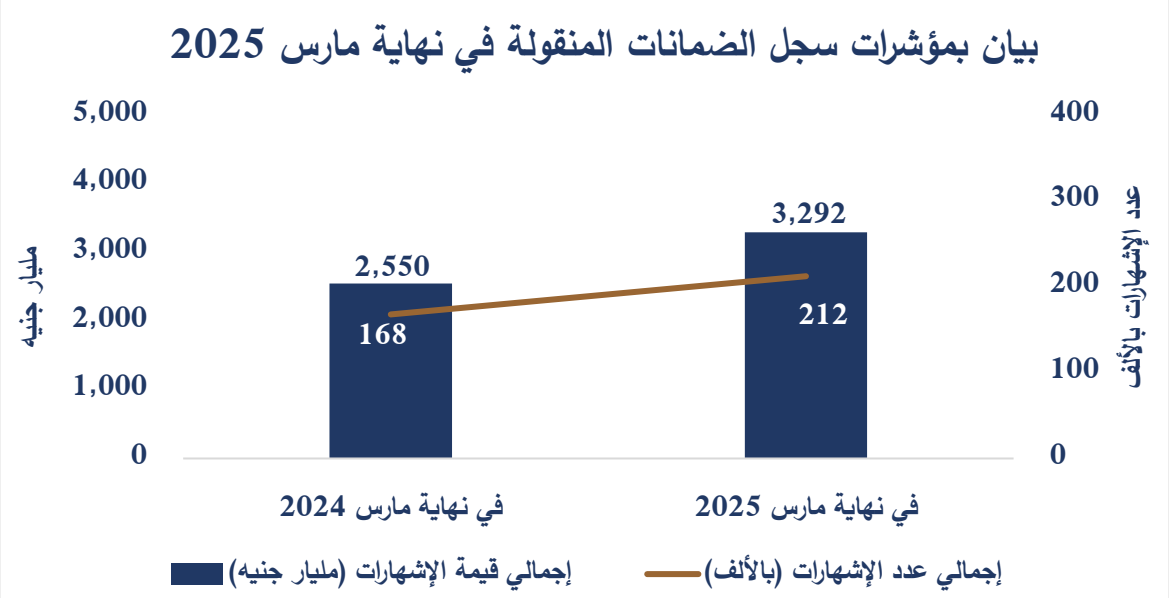

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.3 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 212 ألف إشهار في نهاية مارس 2025، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.6 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 168 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 29% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر مارس 2025

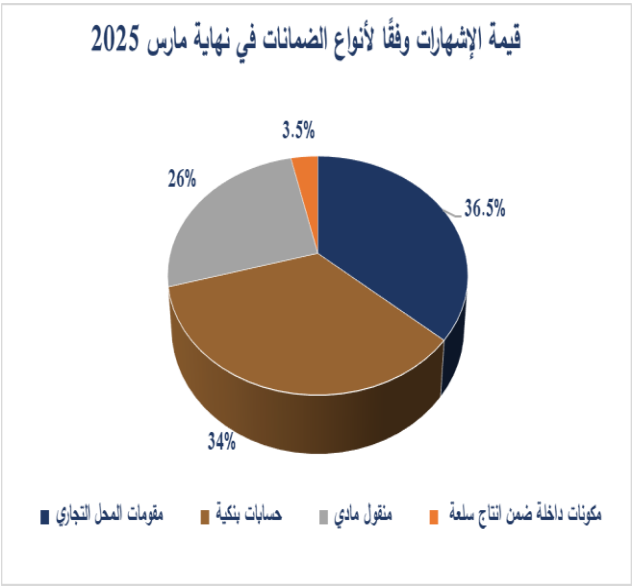

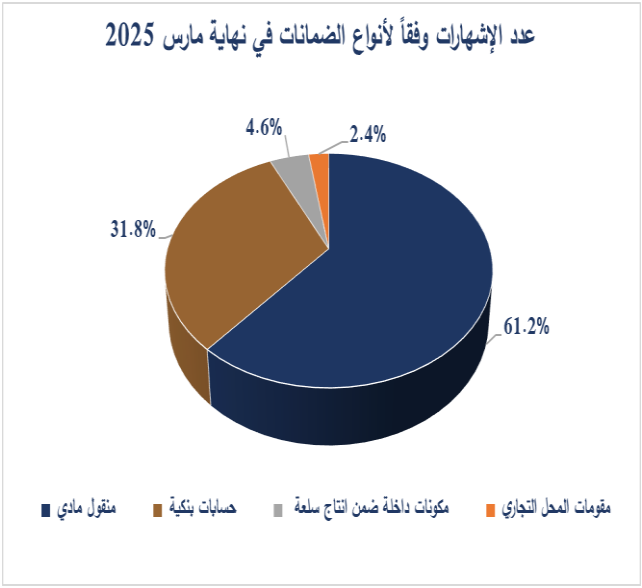

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر مارس 2025

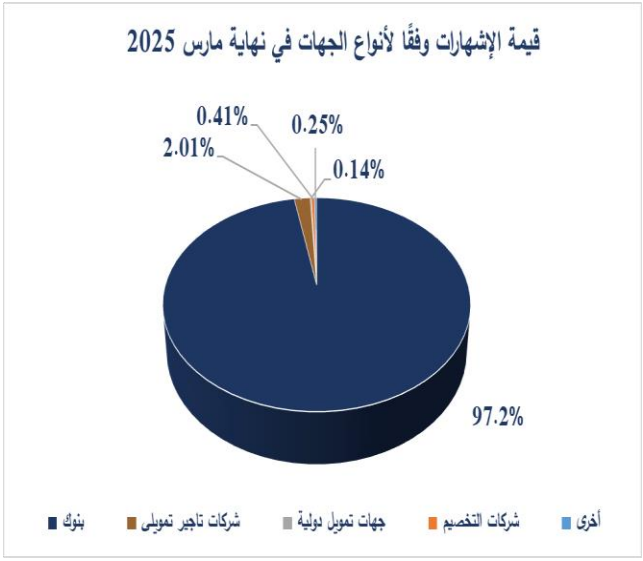

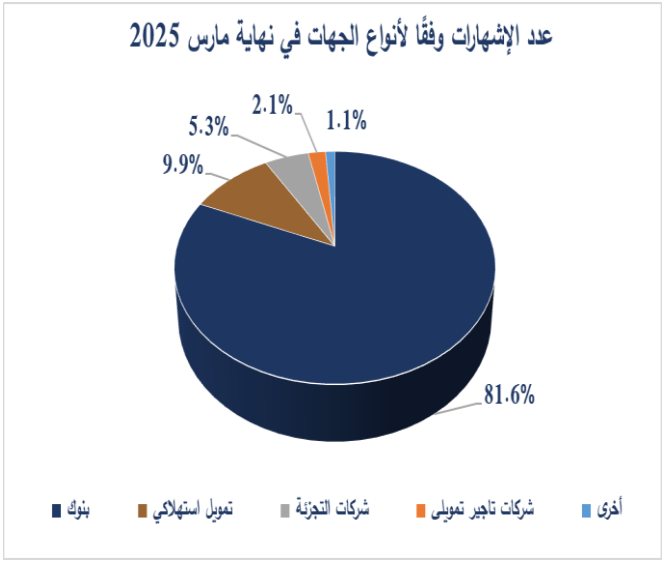

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الأول من 2025:

- **الرقابة المالية تطور قواعد ونسب استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 2 لسنة 2025 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، استكمالاً للجهود المستمرة من قبل الهيئة والرامية لتوفير أطر تنظيمية وتشريعية مرنة تمكن الشركات من توظيف أموالها عبر قنوات متنوعة من شأنها الإسهام في تعزيز الكفاءة الاستثمارية ودعم جهود الاستقرار المالي لقطاع التأمين، وذلك وفق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر.

- **الرقابة المالية تمد مدة تقديم القوائم المالية (المنتهية في ديسمبر) حتى نهاية أبريل المقبل.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد القرار رقم 38 لسنة 2025 بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية السنوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة.
- بموجب المادة الأولى من القرار يسمح للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بجداول البورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة بتقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وذلك لتصبح في 30 أبريل 2025 بدلاً من 31 مارس 2025.

- **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (46) لسنة (2025) بشأن قواعد قيد وشطب وتجزئة الأوراق المالية بالبورصة المصرية.**

- تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية وضع أهداف وسياسات تعزز من استقرار الأسواق وسلامة التعاملات وحماية حقوق كافة المتعاملين عبر توفير بيئة أعمال مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور مدعومة بأطر تشريعية وتنظيمية مرنة توفر لها كافة الحلول اللازمة لذلك.
- وفي سبيل الوصول إلى هذه الاهداف، أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (46) لسنة 2025، تعزيزاً لجهود تطوير قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، ومن أجل جذب الشركات الراغبة في النمو وتطوير الأعمال، مما يسهم في تعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد القومي. وشمل القرار استحداث أحكام مرنة وقواعد ميسرة للشركات ذات غرض الاستحواذ الخاص(SPAC) ، وتيسير قواعد احتفاظ المساهمين الرئيسيين بالشركات الصغيرة والمتوسطة حيال دخولها للسوق الرئيسي، وضوابط للشركات الراغبة في الشطب الاختياري، بالإضافة إلى تعديل ضوابط استحواذ الشركة المقيدة على شركات غير مقيدة،

ومعايير محددة للشركات الراغبة في تجزئة الأسهم، وكذلك إزالة اللبس في تصرف الشركة المقيدة للأصول المملوكة بها، وضوابط بشأن نظم الاثابة والتحفيز.

- **الرقابة المالية تقرر زيادة الحد الأقصى لتمويل المشروعات متناهية الصغر إلى 266 ألف جنيه.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرارين رقم 17و 18 لسنة 2025، بشأن زيادة الحد الأقصى للتمويل من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وزيادة الحد الأقصى للتغطية التأمينية لنشاط التأمين متناهي الصغر إلى 312.5 ألف جنيه بدلاً من 250 ألف جنيه في ضوء العمل على مراعاة المتغيرات الاقتصادية وتطبيق قانون التأمين الموحد.

- **الرقابة المالية تتيح إنشاء أكثر من صندوق تأمين خاص في ذات الجهة التابع لها أعضاء الصندوق.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 1 لسنة 2025، بشأن إنشاء أكثر من صندوق تأمين خاص في ذات الجهة التابع لها أعضاء الصندوق، وذلك بهدف تنظيم عملية إنشاء كل جهة لأكثر من صندوق تأمين خاص بشروط واضحة.
- وتعد صناديق التأمين الخاصة، أنظمة تأمينية يتم تسجيلها بالهيئة العامة للرقابة المالية بحيث تصبح شخصية اعتبارية مستقلة، ويتم إنشائها لمنح مزايا لمجموعة من العاملين الذين تربطهم صلة مشتركة، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية، ويمكن تصنيف المزايا التي تقدمها صناديق التأمين الخاصة في شكل مزايا تأمينية أو ادخارية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

- **الرقابة المالية تعتمد القواعد والإجراءات التنفيذية المنظمة لعمل صندوق ضمان التسويات في إطار العمل على الحد من المخاطر الناشئة عن تمثيل الطرف المقابل.**

- اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية، القواعد والإجراءات التنفيذية المنظمة لعمل صندوق ضمان التسويات الصادرة عن مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بالتنسيق مع لجنة إدارة الصندوق تنفيذا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 68 لسنة 2024، بشأن تنظيم عمل صندوق ضمان التسويات والحد من المخاطر الناشئة عن تمثيل الطرف المقابل في التسويات، والتي تستهدف تطوير آليات عمل شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي لتصبح متوافقة مع آليات عمل جهات المقاصة والتسوية المركزية للأوراق المالية العاملة في الأسواق العالمية Central Counterparties – CCPs وكذلك مقابلة المخاطر الناشئة عن الطرف المقابل Counterparty Risk.

- **تفعيلاً لقرارات "الرقابة المالية" بشأن تنظيم صندوق ضمان التسويات (CCP) المقاصة وصندوق التسويات انتهت شركة مصر للمقاصة وصندوق ضمان التسويات من تطوير برامج تسوية تعاملات اليوم التالي للشراء (T+1) بستة أضعاف قيمة اشتراك أعضاء الصندوق.**

- القرار يسمح لأعضاء الصندوق بطلب تسويات قيمتها 6 أمثال مبلغ الاشتراك بالصندوق، ويجوز للهيئة تعديل الحد المتاح لأعضاء الصندوق بالزيادة أو بالنقص على أساس مخاطر السوق أو المخاطر الخاصة بعضو الصندوق.
- التعديلات تتيح السماح لأعضاء الصندوق بزيادة قيمة اشتراكاتهم في رأس مال الصندوق للاستفادة بتسوية عمليات الـ T+1 بستة أضعاف الاشتراك.
- تفعيلاً للقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطوير القواعد والإجراءات المنظمة لعمل صندوق ضمان التسويات الذي يعمل على الحد من المخاطر الناشئة عن تمثيل الطرف المقابل في التسويات Central Counterparty Clearing Risk، بدأت شركة مصر للمقاصة وصندوق ضمان التسويات في تفعيل البرامج اللازمة لتسوية العمليات الناشئة عن تداول الأوراق المالية عن الفترات التي تقل تسويتها عن الفترة الاعتيادية T+2 بستة أضعاف قيمة اشتراك أعضاء الصندوق، وذلك بدء من جلسة تداول اليوم الأحد الموافق 23 مارس 2025.

- **شراكة بين الرقابة المالية ووزارة العدل لتبادل الخبرات بشأن التطبيقات العملية لقانون التأمين الموحد.**

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية، بالشراكة مع وزارة العدل، من خلال معهد الخدمات المالية الذراع التدريبي للهيئة، ورشة تفاعلية تستمر على مدار يومين، لقضاة ومستشاري المحاكم الاقتصادية، تركز بشكل رئيسي على قطاع التأمين في ضوء صدور قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024، والذي مثل إطاراً تشريعياً فريداً كمظلة جامعة لتشريعات قطاع التأمين.

- **الرقابة المالية تشارك في مؤتمر إطلاق النسخة العربية من المبادئ التوجيهية للسلوك المسؤول للشركات.**

- شارك الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات إطلاق النسخة العربية من المبادئ التوجيهية للسلوك المسؤول للشركات متعددة الجنسيات، التي تم تنظيمها من قبل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلاً عن المشاركة في جلسة نقاشية موسعة مع ممثلي المنظمة والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

- **الرقابة المالية يجرى حوار موسع مع لجنة التأمين بغرفة التجارة الأمريكية.**

- عقد الدكتور محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، حوار موسع مع لجنة التأمين بغرفة التجارة الأمريكية، خلال حفل الإفطار الجماعي الذي نظمته الغرفة، وذلك لاستعراض استراتيجية الهيئة وسياساتها الشاملة لتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد القومي،

وما يتم من إجراءات وينفذ من خطط وبرامج لتطوير وتنمية القدرات التنافسية للقطاع، وذلك كله لتعزيز مستويات الاستقرار الكلي للقطاع والمؤسسات العاملة به وسد كافة الفجوات التنموية، وتسليط الضوء على قانون التأمين الموحد الصادر خلال العام الماضي والذي يعد بمثابة إطار قانوني موحد ومتكامل ينظم قطاع التأمين ويراعي كافة الممارسات والتطورات العالمية ويتكامل مع الأولويات الوطنية الإنمائية للحكومة المصرية.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في الاجتماعات الدورية للمجموعة الاستشارية لمجلس الاستقرار المالي.**

- شارك الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، في جلسة نقاشية عن آخر التطورات الخاصة بالمخاطر المحتملة للاستقرار المالي في القطاع المالي غير المصرفي، وذلك ضمن فعاليات الاجتماعات الدورية للمجموعة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنبثقة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB)، وذلك بمدينة شرم الشيخ على مدار يومين.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يستعرض التجربة الرائدة لإطلاق أول سوق كربون طوعي مع اتحاد بنوك مصر.**

- في إطار الشراكة الاستراتيجية والتكامل والتنسيق المستمر مع القطاع المصرفي، استضافت الهيئة العامة للرقابة المالية ورشة عمل لاستعراض التجربة الرائدة لإطلاق أول سوق كربون طوعي منظم ومراقب من جهات الرقابة على أسواق رأس المال، وسعياً إلى تعريف الحضور من قيادات تنفيذية بالبنوك العاملة في مصر بالسوق وكيفية الاستفادة منه لتعزيز مستويات انخراط القطاع المصرفي في الأنشطة الهادفة إلى تحقيق الحياد الكربوني.

- **الرقابة المالية تنتهي من تأهيل 21 مدرب معتمد بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم كسفراء لنشر الثقافة المالية.**

- اختتمت الهيئة العامة للرقابة المالية فعاليات البرنامج التدريبي الأول "مدرب توعية مالية معتمد" لمنتسبي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من شاغلي الوظائف النوعية في مجالات التعليم الصناعي، التعليم التجاري والفندقي وعددهم 21 معلم بمحافظات القاهرة، الجيزة، والقليوبية، وذلك في إطار بروتوكول التعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة التربية والتعليم الفني، وذلك لتأهيل معلمين قادرين على العمل كسفراء للهيئة في نشر الثقافة المالية بشأن الخدمات المالية غير المصرفية.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يستعرض تجربة التحول الرقمي بالقطاع المالي غير المصرفي خلال مشاركته في مؤتمر مايكروسوفت عن الذكاء الاصطناعي.**

- استعرض الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، تجربة التحول الرقمي بالقطاع المالي غير المصرفي خلال مشاركته في مؤتمر شركة مايكروسوفت ضمن الجولة العالمية التي تنظمها بشأن الذكاء الاصطناعي والتي تهدف إلى استغلال الإمكانات التحويلية التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي، بحضور قادة الأعمال وخبراء التكنولوجيا من حول العالم، حيث قدم شرحاً كاملاً لكافة الجهود التي قامت بها الهيئة لتسريع وتيرة رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تواصل حواراتها المجتمعية بشأن تطبيق تعديلات قواعد القيد لتعزيز الأثر التشريعي لدعم خطط الشركات وتنمية الأسواق.**

- استكمالاً لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية بالتواصل مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالقطاعات والأسواق الخاضعة لإشرافها ورقابتها بهدف تحسين مناخ الاستثمار وتوفير بيئة عمل محفزة للنمو، أجرت الهيئة حواراً مجتمعياً لمدة يومين مع ممثلي سوق المال من الشركات المُقيدة والمستشارين القانونيين وشركات تداول الأوراق المالية، حول تطبيق قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة وفقاً لآخر تعديل بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 46 لسنة 2025، وذلك لتيسير وتبسيط الإجراءات الخاصة بتطبيق القرار لضمان التطبيق بشكل سليم يحقق الأهداف التي تنشدها الهيئة.

- **الرقابة المالية توافق لـ 3 شركات على مزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية باستخدام التكنولوجيا المالية.**

- وافقت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، بالهيئة العامة للرقابة المالية، على قيام 3 شركات سمسرة في الأوراق المالية، بمزاولة نشاطها باستخدام جميع مجالات التكنولوجيا المالية لأول مرة، وهي شركة تيلدا لتداول الأوراق المالية وشركة بلتون لتداول الأوراق المالية، وشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية.
- وطبقاً لموافقة اللجنة المختصة بالهيئة العامة للرقابة المالية ستعمل شركة تيلدا لتداول الأوراق المالية وبلتون لتداول الأوراق المالية، على مزاولة نشاط السمسرة المرخص لها به من الهيئة باستخدام مجالات التكنولوجيا في عمليات التحديد والتحقيق والمصادقة إلكترونياً، وعمليات التعرف على العميل إلكترونياً، وعمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونياً، وعمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونياً، وذلك من خلال شركة في لينس Vlens، المسجلة بسجل شركات التعهيد بالهيئة.

- **الرقابة المالية توافق لـ 5 شركات مالية غير مصرفية على تقديم خدماتها باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية.**

- أصدرت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، بالهيئة العامة للرقابة المالية، قرار بالموافقة لـ 5 شركات تعمل في الأنشطة المالية غير المصرفية، على تقديم خدماتها باستخدام جميع مجالات التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تعاقدهم مع شركة Vlens المقيدة بسجل التعهيد بالهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على تسريع وتيرة رقمنة المعاملات المالية غير المصرفية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية دعما لجهود الحكومة المصرية لتحقيق الشمول المالي.

- **الرقابة المالية تصدر قرار بالموافقة لمصر للتأمين وثروة للتأمين على إصدار وثائق تأمين السيارات التكميلي الزيرو إلكترونياً باستخدام التكنولوجيا المالية.**

- أصدرت لجنة البت في طلبات استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، بالهيئة العامة للرقابة المالية، قرار بالموافقة لأول مرة لشركتي مصر للتأمين وثروة للتأمين، على إصدار وثائق تأمين السيارات التكميلي الزيرو الكترونيا باستخدام مجالات التكنولوجيا المالية.
- طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بالهيئة العامة للرقابة المالية ستعمل شركة مصر للتأمين وشركة ثروة للتأمين على إصدار الوثائق إلكترونياً باستخدام بعض مجالات التكنولوجيا في مجالات عمليات التحديد والتحقيق والمصادقة إلكترونياً، وعمليات التعرف على العميل إلكترونياً، وعمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونياً، وعمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونياً، وذلك من خلال شركة في لينسVlens ، المقيدة بسجل شركات التعهيد بالهيئة.

- **الرقابة المالية توافق على تسجيل مشروعين خفض طوعي للكربون بقاعدة بيانات الهيئة من سلطنة عمان والهند.**

- وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية، باجتماعها التاسع برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، على تسجيل مشروعين جدد بقاعدة بيانات مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية بالهيئة، كما وافقت اللجنة على قيد شركة Ampere الأردنية كأحد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة، وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة من ممثلي الهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة البيئة، والبورصة المصرية، بجانب الأعضاء من ذوي الخبرة.

- المشروعين هما Oman Blue Carbon من دولة سلطنة عمان وتم تسجيله بسجل Vera المعتمد من قبل الهيئة، ويعمل على خفض انبعاثات كربونية سنوياً بحجم 130723 طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ، ومشروع Solar DC من دولة الهند قد تم تسجيله بسجل Gold Standard المعتمد من قبل الهيئة ويعمل على خفض انبعاثات كربونية سنوياً بحجم 16692 طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وبذلك يبلغ عدد مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية التي تم تسجيلها بقاعدة بيانات الهيئة نحو 28 مشروعاً وأصدرت أكثر من 170 ألف شهادة متاحة للتداول بالمنصة بالمنصة المعدة لذلك بسوق تداول شهادات الكربون.

- **الرقابة المالية توافق على قيد 4 بنوك في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي بعد توفيق أوضاعها.**

- قررت لجنة التأسيس والترخيص للشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، المُشكلة بالقرار رقم 3060 لسنة 2023، الموافقة لأربعة بنوك على توفيق أوضاعها للقيد في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية في السوق الثانوي.
- وتضمنت قائمة البنوك (من غير المتعاملين الرئيسين)، التي حصلت على موافقة لجنة التأسيس والترخيص بالهيئة، بنك أبو ظبي التجاري، والمصرف المتحد، والمصرف العربي الدولي، وبنك الإمارات دبي الوطني، وذلك إعمالاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 232 لسنة 2024، بشأن تنظيم الموافقة على التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي، وقرار رئيس الهيئة رقم 394 لسنة 2025، بشأن مد مهلة توفيق أوضاع التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg